

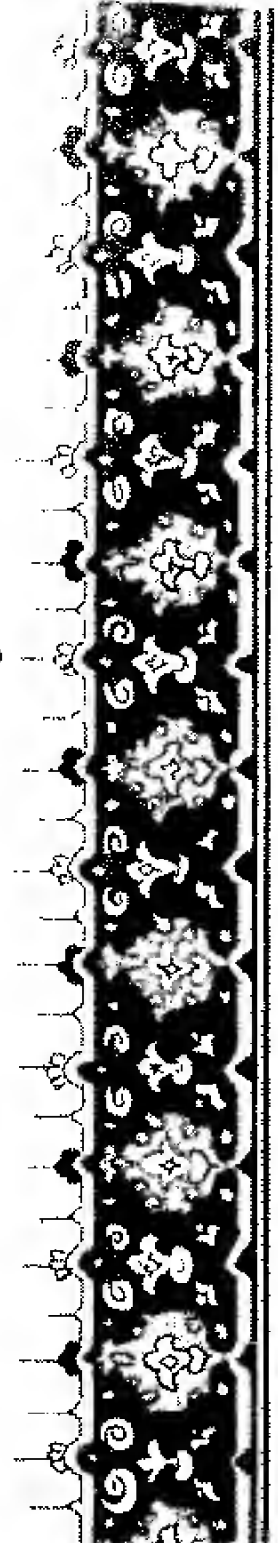


مملكة عمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# كتبنا التحف

تأليف  
شيخ العالم أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة

المجلد ٥٣



اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة  
سلطنة عمان



سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة  
سلطنة عمان

# كتبنا السَّعْدُ فُلًا

تأليف

إشيخ العالم أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بجميع محامده ، والثناء عليه بما هو أهله ،  
والصلاة على رسوله المصطفى من خلقه وعلى آله وسلم •

وصل كتابك تذكر فيه ما ضاق صدرك به من الشكوك  
المعتضة عليك في نفسك ومالك ، والوسواس والوساوس  
الداخلية عليك في دنياك وآخرتك ، حتى قد خفت أن يصير  
حالك عليك لأجله حراماً ، وأن بناحيك من يقوى ذلك في نفسك ،  
ويثقل عليك من البيوع والمعاملات ، والأخذ والعطاء ، وأن  
الشيء الذي يكون حراماً على غير مالكة لا يصير حلالاً  
إلا بإطلاق اللفظ به من صاحبه ببهة أو إقرار ، وبما يوجبه  
الحكم بالبيئة العادلة ، وأن اليقين لا يزيد حكمه إلا بيقين  
مثله ، وإنما سوى ذلك لا يكون إلا ظناً وشكاً •

وإن الفرائض والأموال وسائر الحقوق لا يزول بالشك  
والظن ، وإنك أحببت أن أرسم لك فيما بليت به شيئاً يؤدي  
إلى تسكين الدواعي التي في قلبك ، لتحتمي به من الشيطان  
وهزبه ، من رخص المسلمين وآثارهم فيما فيه سلامة لمن  
أخذ به •

وأنا مسعفك إلى مطلبك ، ومجيبك إلى مسألتك متقرباً  
إلى الله فيك بذلك . وبالله أستعين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله  
العظيم .

ثأول ذلك : فإننى أعلمك أن الله تبارك وتعالى يسر هذا  
الدين على عباده ، وسهله عليهم ، ولم يكلفهم تسطاً من أمره ،  
ولم يقطع عذرهم إلا بعد أن أمكنهم من جميع ما يحتاجون  
إليه ، ولم يضيق عليهم فى شىء من ذلك ، لقوله تبارك  
وتعالى : ( وما جعل عليكم فى الدين من حرج ) يعنى من  
ضيق . وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « بعثت بالحنيفية  
السهلة » وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن هذا  
الدين متين فأوغل فيه برفق ولا تبغض إلى نفسك عبادة  
الله ، فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » يعنى بذلك  
والله أعلم أنه يقطع مطيته قبل أن يبلغ مراده من حاجته .

فالواجب على من أنعم الله عليه بالإسلام ، وخصه  
بشريعة الإيمان ، أن يبدأ بتعليم الأصول قبل الفروع ،  
وأن يثبت قواعد البنيان قبل أن يرفع شواهد الأركان ،  
ومن عرف معانى الأصول عرف كيف بينى عليه الفروع ،  
ومن لم يعرف حقيقة الأصول كان حرياً أن تخفى عليه أحكام  
الفروع .

فالواجب على من آتاه الله حاسة العقل ، وقطع بها عذره ، أن يناصح بها نفسه فيما كلفه من حاجة نفسه ، ومكنه من الأسباب المؤدية إلى درك ما ندب إليه ، وخص به لأن أسباب العلوم ودلائل البنيان موقوفة على العقول ، ومعلومة بها دون غيرها ، فيزوالها يزول عنه الخطاب ، ويسقط عنه العتاب ، ويجب بصحته الثواب والعقاب .

فجميع المعلومات يستدرك بها ، وهي على ضربين .  
وتنقسم قسمين :

أحدهما : يدرك بالحواس والمشاهدة ، وهو أصل العلوم .  
وأوائل الأدلة دلائل قلبه ، ولا علم يتقدمه ، ولا يقع فيه الاختلاف إلا بما يعلم بأحد الحواس كالسمع والبصر والشم ، والذوق واللمس ، يستوى في معرفته كل من كانت له حاسة ، وصحت فيه مشاهدة ، وهذا الضرب يقع العلم به ضرورة ، ويعرف المعلوم منه بالحقيقة ، وعليه يصح البناء ، وعنه تتفرع الفروع .

والضرب الثانى من العلم : هو علم الدلائل المستنبط بالعقول ، ويستدرك معناه بالبحث والنظر ، وبدليل العبرة ، وفي هذا يقع الاختلاف والتنازع لكثرة شروعه ، وغموض أدلته

ودقه معانيه ، وفيه تمييز فضل العلماء بما فضلهم الله به من الذكاء والخطبة ، وجودة الرأي وحسن الطلب ، لاستخراج أحكام الله تعالى ، وحجج الله التي تعرف بها أحكام الكتاب والسنة ، واتفاق الأمة ، وحجة العقل ، وقال الله تعالى جل ذكره : ( هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات من أم الكتاب وأخر متشابهات ) فالمحكم يعرفه السامع . والمتشابه يكفر فيه العالم ؛ لأن في القرآن المعلوم والمخصوص ، والمجمل والمفسر ، والتصريح والكناية .

قال الله تبارك وتعالى : ( كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ) فأوجب الله التذكرة والاعتبار ، وخص بذلك أولى الأبصار ، فاعتبر أهل البصائر والمعرفة بأحكام الله ، واستخراج أحكام كتابه بما أمرهم به ، وندبهم إليه ، واجتهدوا وقاسوا النظر بالنظر على حكمه في الجملة ، والمنصوص عليه بعينه بالعلل الجامعة بينها بما دلهم الله تعالى عليه بقوله : ( يخرّبون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولى الأبصار ) اعتبروا واتعظوا ، واعلموا أن من فعل مثل فعلهم أحطت به من العقوبة مثل ما أحطت بهم .

ولهذا نظائر في القرآن كثيرة ، ولكن أردت أن ألوح لك



من كل شيء معنى يدلك على بغيتك إن شاء الله • وإن الذي غلط عليك في الفتوى التي ذكرت ليس الأمر كذلك ، وأن اليقين الذي تعبدنا به هو ما عندنا ، لأن ما عند الله من اليقين لا يبلغه علمنا ، الدليل على أن الله تعبدنا بما هو يقين عندنا مما نعلم ، والظاهر من الأمور ، ونستدل على معرفتها ، ونخرج من العبادة دون أن نعلم حقيقته عند الله ، ما تعبدنا بإباحة الفروج والدماء والأموال التي عظم حرمتها ، وتوعد عليها بالليم العقاب بالعدول من البيضة دون غيرهم من الفساق ، فعلمنا طلب العدالة بظاهر أمورهم ، وما هو يقين عندنا بما تسكن إليهم نفوسنا ، وتطمئن به قلوبنا ، لأن الله جل ذكره لا يجوز أن يفترض علينا الحكم بالبيضة العادلة عنده ، لأن ذلك عالم بسرهم وباطنهم ، إلا أن ينصب لنا علماء يعرفون به كالسما بين أعينهم •

ولعل جميع ما تعبد الله به عباده من طريق الشريعة أن ما أخذ عليهم أن يخرجوا منه بما هو يقين عندهم ، بما يستدلون على معرفته بالعادة الجارية والأحوال الظاهرة ، لا بما يعلم حقيقته إنما يقع بالحس والمشاهدة ، وما يعلم بالاستدلال لا يوصل إلى معرفته إلا بظاهر الحال ، ألا ترى أن المصلي كلفه الله أن يصلي بثوب طاهر عنده ، وذلك من اليقين معه ، فهو مؤد لصلاته خارج من فرضه باليقين

الذى هو معه ، فإذا تبين له أنه كان صلى بثوب غير طاهر ، لم يكن مأثوماً في فعله ، وإن خرج وقت الصلاة ، ورجع إلى صلاته وعادها ، وكذلك كلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجتهدوا في حكم الحوادث التي كلفهم الله الحكم فيها ، فإذا استدلوا وطلبوا ما كان عندهم أنه الحق الذي كلفهم إياه وقاسوا ، وغلب على ظن كل واحد منهم أنه قد أصاب الحق حكم به ، وحكم له بالثواب على ذلك .

ألا ترى أن الواحد منهم قد كان يحكم بإباحة فرج ، أو تمليك حال ، ثم يظهر على خبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ، فيرجع إليه ويعمل به ، ويدع ما كان عمل به قبل ذلك ، وكذلك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة ، وهم مع ذلك يتولى بعضهم بعضاً ، وهذا يدل على أن الإنسان إنما كلف أن يأتي بما هو حق عنده ، فمن اجتهد من حيث يجب الاجتهاد ، واستدل من وجه الاستدلال أصاب ما كلفه ، وهذا يتعلق بباب اجتهاد الرأي ، وما اختلف فيه العلماء ، وكيف جرى بين الصحابة من الاختلاف فيما تولى فيه بعضهم بعضاً ، وإن قدر الله سلامة ، ووسع في الأجل ، أفردنا له كتاباً ، وتبيننا فيه وجه الصواب في ذلك وبالله توفيقنا .

وأما هذا فلنما قصدنا فيه إلى تبیین ما كلفنا سلمه بالاستدلال والظاهر ، وما يعلم بالقلب وسكون النفس والعادة الجارية ، وقد سمى الله علم الظاهر لنا علماً لقوله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار ) فسمى ما يحكم به علماً لنا بظاهر ما يظهر من الإيمان ، وتسكن إليه نفوسنا ، وإن كان علمه بإيمانهم علم الحقيقة لقوله عز وجل : ( الله أعلم بإيمانهم ) ألا ترى أنه قد حرم علينا نكاح المشركات ، وأجاز لنا نكاح المؤمنات ، وجعل الدلالات على ذلك الظاهر ، وجعل دليل الظاهر علماً يفرق به بين المباح والمحظور ، فمن استدلل بالظاهر فعقد على مؤمنة نكاحاً صحيحاً فقد أصاب بذلك الظاهر ما أباح الله له ، فإن علمها مشرقة لم يكن مأزوراً فيما تقدم من وطئه إياها ، وحرمت عليه فيما حدث له من العلم ، وعذر فيما أخطأ ، لأنه لم يعد دليل الظاهر .

وقد كلف الله النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بين أمته ، واغترض عليه أن يقضى بينهم ، وكان يحكم بما ظهر إليه من أمرهم ، لأنه ما كلف أن يعلم حقيقة أمرهم ، ويفضى على سرهم ، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :

« إنكم لتختصمون إلى ولعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من صاحبه وإنما أقضى بينكم بما ظهر إلى منكم فمن حُتمت له بشيء من مسأل أخيه فلا يأخذنه وإنما أقطع له قطعه من النار » فتبين صلى الله عليه وسلم أنه إنما يحكم بالظاهر .

ومما يدل على ما قلنا أن الله تعالى وضع عن عباده الخطأ فيما تعبدهم به إذا اخطأوا مع قصدهم الصواب : ومسحه نياتهم إذا اجتهدوا في طلب الحق أن الله تعالى عظم أمر الدماء والفروج ، وأكد في تحريمها ، وتوعد لمن استباح ما خصه عليه منها بأشد الوعيد .

ثم مع هذا لو أن مسلماً أراد الجهاد ، فرأى رجلاً في صف العدو فقتله ، وهو يرى أنه من أهل الحرب ، والمقتول عند الله مؤمن ، لم يكن قاتله مأزوراً إنما قصد عدو الله ، ولم يكلف علم الحقيقة فيه .

وكذلك لو تزوج امرأة يحسبها أجنبية ، فإذا هي أخته لما كان معلوماً .

وكذلك من صلى بغير طهارة ، وهو لا يعلم لم يكن حرجاً

فهذا ونحوه يدل على أننا تعبدنا بما عندنا علمه بالظاهر ، ومن حمل على الناس علم الحقيقة ، وكلفهم أن يعلموا غير ما عندهم إذا اجتهدوا من حيث الاجتهاد ، وطلبوا الحق وعلموا إنما هو حق عندهم ، واستدلوا فقد أعظم القول على المسلمين ، واجترأ على مخالفة كتاب رب العالمين ، وهذا الذى ذكرناه أكثر من أن يخفى على ذى فهم ، ألا ترى أن الله قد كلف عباده ، وافترض عليهم الولاية والبراءة من بعضهم لبعض ، ومع ذلك فلم يلزمهم ما يعلم هو من حال ما يتولونه ويبرعون منه بغير ما يظهر لهم منهم ، ولم يكلفهم علم سريرة من يتولونه ويبرعون ، وإنما كلفهم أن يجتهدوا ويحكموا بالظاهر ، فإذا اشتبهوا أمر المولى والمتبرأ منه بما ظهر إليهم من حاله ، وسكنت نفوسهم إلى أنه فى الباطن كما هو فى الظاهر من القول والعمل تولوه .

وكذلك حكمهم فيمن يبرعون منه ، وقد يعتقد الإنسان موالاته الإنسان ومحبة بظاهر أمره ، ويكون فى باطنه يعتقد الكفر والجحود لوحدةانيته ما ظهر من موالاته دليلاً على حقيقة أمره ، وكذلك الإمام يحكم بما قامت به البينة العادلة عنده ، ويقتل ويقتل على ما ظهر من أمر البينة بسرهم ، وقد يكون المقتول بريئاً عند الله فى الباطن ، وقد يجوز أن يحيى الشهود بقتله حباً بعد ذلك .

وكذلك الرجل يدعى عليه حق لا يعلمه ، فيجوز له أن يحلف بالله ما عليه ، أو ما قبله ذلك الحق الذي يدعيه عليه خصمه ، وقد يكون عليه ذلك وهو لا يعلم بنسيان أو غيره ، ولا يكون مأزوراً في يمينه ، لأنه برىء في الظاهر عند نفسه .

وكذلك المدعى له أن يحلف المدعى عليه ، وقد يجوز أن يكون الحق الذي يطالبه به قد زال عنه ببراءة منه ، أو مقاصصة بدين ، أو بتسليم فلا يأثم إذا حلف على ما عنده أن الحق باق لا يؤاخذ الله بما عنده من خلاف الظاهر .

فهذا يدل على أن الناس كلفوا حكم الظاهر دون الحقيقة ، وقال الله تبارك وتعالى : ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذ بما كسبت قلوبكم ) ألا ترى أن الحكم قد كلفوا أن يحكموا بالظاهر بما هو عندهم صواب ، ولا يجوز أن يكونوا مخطئين إذا اجتهدوا وفعلوا ما أمرهم الله به من الظاهر ، وإن اختلفوا في مقادير النفقات ، وقيم المتلفات ، وأرش الميوب والجراحات ، وفي جراء الصيد ، ولا يعتقد واحد منهم تخطئه صاحبه فيما خالفه ، لا يدعى عليه الخطأ في حكمه ، بل كل واحد منهم بصوب صاحبه وإن خالفه في تقديره .

وإن من حكم منهم للمطلقة بنصف درهم أو قيمته نفقة لها في كل يوم ، لم يخطيء من حكم لها بدانقين أو قيمتها ، ولا يدعى أن قوله أولى بالصواب من قول صاحبه ، لأنهم وكلوا في هذا الحكم إلى ما عندهم من غلبة ظنونهم . وما تسكن إليه نفوسهم أنه كاف لمن يحكمون له به وعليه . ولم ينصب لهم مع ما كلفوا دليلاً يعملون عليه ، ولا علماً يقصدونه أكثر من اجتهادهم ، وقال الله تعالى : ( على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف ) .

فهذا في بعض المطلقات ، وليس يرجعون في هذا إلا إلى ما يظهر لهم من أمر من يحكمون عليه بما يغلب على ظنونهم ، وتطمئن إليه نفوسهم ، ولا أقول إن كان حكم هذا طريقه ، لأن من الأحكام ما قد وقف الحكام عليها ، ومنها ما قد وكلوا في اجتهادهم ، فيما يحقق قوله عز وجل . ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) وقال : ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) فالمعروف إنما يرجعون فيه إلى عادتهم في غالب ظنونهم من بعد اجتهادهم ، والذي عندي والله أعلم أن المعروف في النفقة هو دون السرف وفوق التقدير ، ولذلك أقول إن الإطعام الذي ذكر في القرآن ولم يبين وصفه هو دون اللين وفوق الخشن ، ودون الجيد وفوق الردى .

وكذلك قولى فى قيم المتلفات فإنما الاعتبار فيه أن تجرى القيمة على حسب ما تباع الناس به ، وتجرى به البياعات بينهم . فيرجع فى ذلك إلى أهل المعرفة دون من لا معرفة معه . وقد تقع البياعات بين التجار على الأثمان المتقاربة والمغايبة اليسيرة ، وقد تقع بينهم أيضا المغايبة الفاحشة ، وهذا نادر بينهم بأعلام كثيرة بينهم ، فانظر فى ذلك ما أبيع لأهل القيم إذا كانوا من أهل الخبرة والمعرفة بالأثمان المتقاربة دون متفاوتة الفاحشة ، وفوق الناقصة الخسيسة وبالله التوفيق .

فالإصابة عندى على هذا الوجه من الاجتهاد دون الطلب ، لأن من اجتهد بغير علم فقد أصاب ، فهذا باب يتعلق بغير ما قصدنا إليه من هذا الكتاب ، غير أن العلم يتعلق ببعضه ببعض ، ويدل أيضا أن الله تعالى تعبد عباده بما يتعارفون فيما بينهم ، ويتحاوونه فيما جرت به عاداتهم ، ما لم يعم على تحريمه دليل من كتاب أو سنة أو إجماع من الأمة ، لأن جواز ذلك حسن فى الفعل .

ومما يدل على ذلك السنة المجتمع عليها فى اللقطة أنها تدفع بعلامة يأتى بها المدعى لها ، وفى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سؤال السائل : « أمارتها عفاصها ووكاؤها »



وفي خبر آخر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وعاؤها ووكاؤها » والأمانة هي العلامة ، وقد جاز أن يدفع المال الكثير بالعلامة والصدق بذلك سيكون القلب ، كما يجوز تسليمها بالبينة العادلة ، وإن قال قائل : لم قلت إن تسليم اللقطة سيكون النفس دون أن يكون ذلك يقينا بالسنة ؟ .

قيل له : إنما أمرنا بذلك على وجه التعميد بكون قلوبنا في تصديق المدعى لها بما عنده من اليسر الذي لا يجوز أن يتحرى غيره فيوافقه ، إلا كان ذلك نادرا في الناس ، والنادر لا يعتمد عليه ولا يحتج به لأن اللقطة إذا جاء مزيد عليها ، مع العلامات التي لوزام الإنسان أن يتحرى إصابتها بالتحريض والظن لبعد ذلك عليه ، ولم يتفق ذلك له ، فالقلب يسكن إلى صدقه بخروج هذا عن عادة الناس ، ولذلك جاءت السنة به ، وبالأمر بتسليمه ، فمن أتى بعلامة جاءت بها السنة ، ومما كان في معنى السنة مما تدل على صدق مدعيها ، جاز الدفع بذلك ، وصح بما جاء ، وقلنا إنما تسكن إليه النفس ، ويطمئن إليه القلب ، ويشهد تصديقه ، كالعلم به .

والسنة شهادة أيضا بما قلنا ما روى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل من أصحابه عند سؤاله إياه : « يا وابصة استفتت نفسك » فأمره النبي عليه السلام أن

يستدل على صحة ما يحتاج إلى علمه بدليل قلبه وسكون نفسه .

ومما يدل على ذلك ما قلنا الإجماع من الأمة على جواز أخذ الهدية التي هي مال وغير تقية ، بل قالوا جميعاً إن جواز أخذها ، وزوال ملكها عن مهيديها ، وحدوث ملكها لمن أهديت إليه بقول سكون القلب إلى صدقه من صبي أو عبد أو ذمي ، مع سكون القلب بالرسالة ، أو دليل يدله على ذلك ، ولو لم يذكر الرسول عند المهدي شيئاً ألا ترى أنهم اجتمعوا جميعاً لا خلاف بينهم أن المهدي إليه لو أنكرها قلبه ، ولم يكن في نفسه ما يدله على صدق الرسول بها ، أو رأى أن صاحبها ليس بينه وبين المهدي ما يوجبها لم يحل له أخذها .

ألا ترى أن الإنسان لو وصل إليه رجل بشيء مما هو مال يذكر أنه هدية له من عند من كان بينه وبينه قتال أو مخاصمة على مثل تسع نعل قبلها بيسوم لا يكن ذلك قلبه ، وظن أنها أهديت إلى غيره ، فغلط الرسول أو بعثه بها إلى من كان أعانه عليه بالأمس في حال مقاتلتها ، فليس له أن يأخذها ، لأن العادة جرت بأن الإنسان لا تسمح نفسه

لعدوه من ماله بقبر يقبر فيه ، وإجماعهم مع أخذها مع سكون قلب المهدي إليه ما يوجب إليه صحة الرسالة •

ويدل على أن الله تعالى تعبدنا بعبادات أمرنا بانفاذها ، والعمل بها أحسنها بدليل سكون القلب ، وفي الهدية دليل لا يدفعه دافع ، لأن فيها سنة مشهورة بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « تهادوا تحابوا » وقوله عليه السلام : « لو دعيت إلى داع لأجبت ولو أهدى إلى لقبلت » حتى قال بعض أهل العراق : إن قبول الهدية فرض واجب •

ودليل آخر : أن سكون القلب مما تعبد الناس به ، والاستتجاء من الغائط ، وغسل النجاسات من الأعشى والبصر ، مع وجوب غرضهما قبل الدخول في الصلاة أن زوال ذلك وعلم سكون النفس وطيب القلب ، لأن التحديد في طهارة ذلك إلى النفس ، ولم يقل أحد بغير هذا بعلم البصر وشهادة المدول •

ودليل آخر يدل على ما قلنا : إن الفقهاء أجازوا للشاهد أن يشهد على كتاب بحق لغيره ، ولا يعرفه إذا كان الكتاب في خزانته ، أو في ساحتها التي فيها ماله وأمانته ، وإن كان قد ( م ٢ — التعارف )

نسى هذه الشهادة ، وإنما جواز ذلك بعلم بالنفس ، ودليل  
من القلب •

وكذلك الحاكم يحكم بما يجده مودعا في قمطرته ، مما يعلم  
صحته بدليل القلب ، وقد أمر الحاكم أن لا يحكم إلا بعلم ،  
وقد يجوز أن يحلفه على قمطرته غيره ، فيغير ما فيها  
كما يجوز من رسول الإمام ، واقتعال الكذب وتغير متضمن  
الكتاب •

وكذلك وجوب طاعة الإمام على الغرباء الذين يقدمون  
عليه من غير مصره ولا يحتاجون إلى معرفته بالبينة العادلة ،  
بل يعلمون أنه إمام بالقلنسوة بين الناس ، وإنفاذ الأمر  
 واجتماع الناس عليه ، والعلم يقع له بذلك ، وتجب معرفته  
عندهم بالدليل من قلوبهم ، فهذا دليل على أن العلم يقع  
على الإنسان بما يدل عليه قلبه ، وتسكن إليه نفسه •

ومما يدل على جواز ما قلنا ما عليه الناس ، وما نشاهده  
من أفعالهم بحضرة العلماء والحكام ، ولا ينكرون فعل  
الرجل يتزوج المرأة من وليها ، وهو غير عارف بها وله  
بوصفها ، ثم تدخل امرأة تسلمها إليه امرأة أو امرأتان ، أو

يجد جماعة من النساء في البيت الذي يدخل إليه ، ثم يتفرقن ويدعن واحدة ، فيعلم أنها زوجته ولا ينكر قلبه أنها غير زوجته ، ويستغنى بما يعلمه من سكون قلبه عن شاهد عدل يشهدان له أنها زوجته التي زوج بها ، وتسلم الولي لها ، أو يحتاج إلى إقرارها وخاصة مما يعلمه من البكر ، وما يقطعها من الحياء عن الجواب عنه ، فلو أخذنا بالنفس على ما تذهب إليه من جهل علم هذا الكتاب لاحتاج هذا الزوج إلى البينة العادلة مع إقرار المرأة ، وحضور الولي بالتسليم .

ومما يدل على ما قلنا ما حفظنا عن أبي معاوية عزان بن الصقر ، وهو الغاية في باب الورع والزهد ، ومكانه في العلم لا ينكره إلا جاهل به ، فالرجل يشتري من العطار الزعفران والأشياء التي تشتري إلى البيوت ، فيأخذ المشتري ما يدفع إليه العطار مما وقسح البيع عليه ، ومما يدفعه إليه العطار من الخيوط والقراطيس والشيء اليسير من الأشجار التي يصلح بها الأدهان ، والزيادة ومما اشتراه ، ولا يسأل العطار عن ذلك ، ولا يستحله من شيء منه ، ولا يرده عليه لعلمه بأن ذلك بطيب قلب صاحبه ما لم ينكره قلبه ، أن صاحبه غلط على نفسه فدفعه من غير علم .

وكذلك ما يشتريه من صاحب الكتان ، فيدفع إليه ما باعه

ثم يسده له بدون كتمان من عنده ، أو يدفعها إليه ، ولا يقول  
له فيها فيعلم المشتري أنه ينزع إليه بها زيادة ويدفعه إليه .

وكذلك ما يشتريه الإنسان من الأضرار والأشياء التي تشد  
بالخيوط والحبال ، وتحمل في النواسم والأعلال ، كل ذلك  
جائز أخذه كحبل الدابة إذا بيعت كالخطام ، وإزار العبد  
وما جرى هذا المجرى لم يرجع صاحبه يطلبه ، ولو كثر عن  
هذا المقدار لم يجز لعلم المشتري ، لأن نفس البائع  
لا تطيب بذلك قلبه ، ولو أردنا الإكثار من هذا ومثله لأطلقنا  
به الكتاب .

وكذلك ما يرجع في الموازين ، ويزاد على المكاييل بعدد  
وغائه ، على أن أبا معاوية قال : لا يمشى في طريق لا يعرف  
حدها إلا بمقابل يقدم به ، وكان الشيخ أبو مالك رضى  
الله عنه يخبر عن أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله  
أن أبا معاوية رحمه الله عليهما ، كان يضع أصبع يده بالحائط ،  
ثم يرى ما لصق بها من غبار فيقول : هذا مال والمرء أحق  
بمنافع ماله وغيره وإن قل إلا باذن من صاحبه ، والأخبار  
بمثل هذا عن أبي معاوية أكثر من أن يحصيه أهل زماننا هذا ،  
فقد أجاز استباحة ما ذكرنا بقول أبي معاوية ، وجرت عليه

العادة في تعارف الناس بينهم ، فهذا يدل إنما هو علم باليقين ، وبالبينة العادلة ، ونعمل بمثل هذا في سكن القلوب ، وقد أخبرنا من نتق به عن محمد بن دهمم الحلقي . وكان عدلاً فاضلاً قال : سألت أبا المنذر بشير بن محمد ابن محبوب رحمهما الله عن رجل يدفع إلى بكفه بساً أو رطباً أو يمد يده إلى بنبوه ولا يأمرني بأكله ، ولا بحفظي له ولا لنفيره ، ولم يقل لي شيء شسيئاً هل لي أن أكله ؟

قال : نعم ما لم ينكره قلبك وسكنت نفسك إلى الله أرادك به دون غيرك •

قلت : وكيف ينكر قلبي ذلك ؟

قال : يكون بينه وبين صبي أو رجل فتري أنه قد مد يده إليك لتسلمه إليه كالرسول أو المناول ، وإذا لم يكن هذا ونحوه جاز لك أكله ، وهذا على أن المسلم أن يعمل ما تسكن إليه نفسه ، وكذلك الجلوس على دكاكين الدور والأسرة التي في الطرق وأبواب الدور •

وقد كان أبو المنذر يقول بجواز ذلك ويعمل به مع علمه وورعه ، وأخبرني محمد بن يزيد بن الربيع قال : صحبت

أبا عبد الله محمد بن محبوب إلى أن وافينا باب أحمد  
ابن هارون فجلسنا على أرجلنا فجاءنا إنسان بكرسين فاقعدنا  
عليهما . فاقبل على أبو محمد فقال : اقعد عليهما  
ولم يضمننا إياهما إذا قمنا تركناهما ، ولعل هذا رأى غير العارية  
أو رآهما في حرز صاحبهما فيه ، وكان من قوله إن الإنسان  
إذا اعاره رجل ترسياً ليقعد عليه أنه إذا انصرف وهو في بيت  
صاحبه تركه ، وإن كان في الطريق أو خارج البيت سلمه إلى  
ربه ، أو يدعه بأمره .

وقد كنت دخلت أنا وأبو خالد مع الشيخ أبي مالك  
رضي الله عنه على مريض في إعادة فقعدت أنا وأبو مالك على  
الكراسي ، وامتنع أبو خالد عن القعود عليها حتى أذن له رب  
البيت ، وكان مريضاً فقال له الشيخ أبو مالك : القعود على  
الكراسي بغير أمر صاحب البيت جائز بالتعارف والعادة الجارية  
بين الناس ، فقال أبو خالد : صاحب البيت مريض ، فقال له  
الشيخ أبو مالك : وإباحة المريض لا تجوز ، كما أن هبته  
وعطيته لا تجوز ، فقد كان ينبغي لك أن لا تقعد إذا قعدت  
بأمر وهو مريض .

وقد كنا صحبتنا الشيخ أبا مالك إلى سرعوتب ، فلما كان



في رجوعنا استسقيت قوماً فأسقوني ، وكان بعض أصحابنا به حاجة إلى شرب الماء ، فدفعت إليه ليشرّب فامتنع وقال : إنما سألت لنفسك ، فقال الشيخ : هذا يعرف جوازه بسكون القلب والنفس لأن صاحب الماء حمّله ليشرّب لا ليختص به على بعض دون بعض ، قال الممتنع : فيه مخالفة لصاحب الماء ، لأن صاحب الماء قال : اشرب فليس له أن يشرب ويسقى غيره •

قال الشيخ : فيجب على هذا أن يكون إذا طلب ماء للمسح لا يستجى منه للغائط قال الممتنع : قال صاحب الماء : إذا دفعه للمسح فهو للغائط فيجب أن لا يستجى منه على قولك لا فتراق اسم المسح من اسم الاستنجاء ، قال له : وكذلك لو أدخلك صاحب الماء إلى منزله فقال لك : اجلس على هذا السرير ، لم يجر لك أن تتكئ عليه ولا تنام ، وكذلك إذا دعاك إلى طعام فقال لك : كل لم يجر لك أن تأكل منه إلا أول ما يقع عليه اسم أكل وذكر له أشياء كثيرة غير هذا ثم قال : هذا يرجع فيه إلى ما تسكن إليه النفس ويعلم بالقلب ، وإن النفس لا تخرج بمثل هذا ولا يتطالبه الناس فيما بينهم ، حتى لو أن رجلاً أبيع له من ماء ليشرّب منه فقال لصاحب الماء : ائذن لي لأسقى صاحبي منه لأشدد

عليه قوله ، وكره ذلك منه ، ورآى أنه قد نسبته إلى غييه  
البخل في منعه شربة ماء مع إمكانه الماء معه وليس هنالك  
عداوة بينهما •

وهذه أشياء تعرف بالدليل في القلب ، وسكون النفس  
بما يجرى بها في العادة بين الناس ونحو هذا ما يعرفه الناس  
من جوازه في الخروس التي في الطريق على أبواب الدور ،  
من يستعملون المياه التي فيها للشرب والمسح وغسل البدن ،  
وما يتقرب به صاحبه إلى الله ، ويعتقد ويتفضل بفعله لذلك ،  
وإن لم يكن عليها مسح ولا مخبر بجواز ذلك ، وإياحة أهله ،  
ولا يجوز منه القليل في غير تلك الأمكنة لما يعلم بالقلب من  
إياحة أهلها في تلك المواضع وبينهم في مواضع أخرى ، وهذا  
جلمه الإنسان بشهادة قلبه ، وسكون نفسه إليه ، وقد كان  
بينى وبين أبى القاسم سعيد بن عبد الله في مثل هذا مناظرة :  
فحكم له الشيخ أبو مالك رحمه الله على ، وكنت أحسب  
التوقيف عن ذلك حتى يعلم جوازه بخبر •

وأیضا فإن الأموال قد تزول ، وقد تصير حلالا بغير  
قول أربابها بالتعارف والعادة التي يعرف دليلها بالقلب ، من  
ذلك بيع الثمار في أيام القيظ في رعوس النخل أن المشتري

إنما يشتري الثمرة فيأخذ معها ما لم يدخل في البيع عندها .  
كالسعف اليابس والخطب والعسق ، وأشياء تطيب به نفوس  
أربابها ، ويدعم جوارحه بالعادة بين الناس ، وسكون القلب  
ما لم يرجع صاحبه إلى طلبه ، أو يعلم من تخرجه ومنعه .  
وإن قال قائل : إنما جاز هذا في الثمرة المباعة ، لأننا يدخل  
في البيع ، وإن لم يذكر فهو تبع للمبيع ، قيل هذا غلط منك .  
ولو كان قلت نقولا يلتفت إليه ما كان لصاحبه الرجعة فيه .  
فلما اجتمعوا على أن للحاكم أن يحكم برده على صاحب  
النخل إذا طلبه ، علمنا أنه لم يدخل في البيع لما لم يطلب ذلك  
صاحبه من غير مانع علمناه بالعادة الجارية طيب نفس  
صاحبه به .

وأخبرنا الشيخ أبو مالك رحمه الله أن أبا المنذر  
بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله كتب إلى أخيه عبد الله  
رحمهم الله أن يبيع له مالا بعمان ، وهو بمكة يومئذ مقيم ،  
فامتنع أخوه عن بيعه ، وكتب يعتذر عن ذلك وقال : كيف أبيع  
مالا وأبيع وأزيل أصلا بكتاب وصلني ، فكتب إليه أخوه :  
لأننا أجيء لا تخبر ، فإن الناس أمورهم تجري بمثل هذا في  
المكاتبة . فقد أمره بفعل يعرف صحته بسكون القلب ،  
إذ رأى الخط والخطاب والعلامات علم صحة الرسالة ، وكذلك

المسافاتج التي تجرى بين الناس من بلد إلى بلد ، وتنفذ  
الاموال بها ، فقد جاز إنفاذ الأموال بها الكثيرة ، بالرقعة  
الصغيرة . وما لم يكن هناك ريب ولا شك في القلب منها .

وذلك يقضى الدين وزوال الحق عن المرسل بخبر الرسول،  
وإن كان واحداً ما لم يرجع صاحب الحق فينكر ، فقد صح  
ما ذكرناه أن الدين الذي على المرء يزول فرضه وينتقل عن  
أمله بقول المخبر الواحد إذا لم يرتب المرسل والموكل .

والحكام والأئمة تنفذ الأحكام بكتبهم ورسائلهم إذا  
سئس القلب إلى صدق الخبر ، وعلم الدلائل بالخط والختم  
والمخاطبة ، والرسول والثقة إذا اجتمعت للمخاطبة هذه  
الدلائل عمل بما في الكتاب ، وأقام ذلك مقام الصحة ، فقد  
جاز أن يعمل عامل الإمام بكتاب بعد أن كان مفترض الطاعة ،  
ووجوب فرض الطاعة للثاني ، وصارت طاعة الأول محرمة  
بغير علم حاسة النظر ، وشهادة البيئة العادلة ، ومثل هذا  
كثير لو أردنا ذكره .

وأما إجازة الفقهاء من لفظ ما لا يرجع إليه صاحبه  
مما يعرف جوازه بالقلب ، ألا ترى أنهم لم يجيزوا لمن لقط

قيراط فضة ، وأجازوا ما أخذ ما قيمته فوق ذلك من أمتعه  
لما يعرفون من طيب قلوب أربابها ، مما يسقط منهم في السير  
في الطريق ، ولا يرجعون إليه ، فتسمح نفوسهم بذلك .  
ولا تسمح نفوسهم بالقليل من الفضة .

وكذلك لم يجيزوا للإنسان أن يكسر من مال غيره المساك  
بغير رايه ، ويجيزوا لقط التمر من ماله ، وقيمته أضعاف  
ذلك ، حيث تكون الإباحة بينهم بالقلوب دون اللفظ  
والاطلاق له .

وما أجاز الفقهاء من الاستطابة بالماء في الاستنجاء من  
الغائط بسكون القلب ، وطيب النفس دون البيئة والشهادة  
لموضع النجاسة ، وهذا أيضاً يدل على جواز التعبد بسكون  
القلب ، ويؤيد هذا خبر النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« يا وابصة استفتت نفسك » .

وكذلك ما أجاز الفقهاء من استعمال عبيد الناس في  
الاستئذان على مواليهم ، والسؤال عن أحوال مواليهم ، وفي  
الطريق إذا لقوهم ، والمصافحة لهم إذا سلموا عليهم ، لأن  
هذا يعلم جواز وطريق النفس أن أرباب هؤلاء العبيد

لا تخرج نفوسهم بمثل هذا ، وفي غير هذا لم يجيزوا استعمال  
عبدهم •

وكذلك لم يجيزوا — نسخة — ما يجوز من استعمال  
المعبد إذا خرجوا لطلب الصناع الذي فيه مواليتهم ،  
وحيث يصل خبرهم بهم نحو الحجام والنجار والنساج  
وغيرهم من أهل الصناعات ، ودفع الكرى إليهم بغير علم من  
إطلاق اللفظ من مواليتهم لهم بذلك عندهم بالقليل ولا بالكثير •

وكذلك إجازة الفقهاء في أداء الشهادة بما يجده الشاهد  
في الكتاب إذا كان في يده ، وإن نسي الشهادة وكذلك الحاكم  
يحكم بما في قمطرته ، وما كان في هذا المعنى ، لأن القلب  
يشهد بصحة ذلك مع — نسخة — تجويز التغيير عليه •

ويدل على ذلك أيضاً ما عليه عمل الناس من تطهير  
أوانيهم بأيدي صبيانهم ، لأن النفس تسكن إلى صدقهم في  
ذلك ، ويصدقونهم فيما يخبرون به عن أنفسهم •

وكذلك غيرهم من الأحرار ممن هو غير ثقة ، ومن لا تقبل  
شهادته في الحكم على نواة يقبل قوله في تطهير الثياب ،

وأجازوا الصلاة فيها ، لأنهم يرون الثياب عليها أثر الغسالة فيقبلون منهم مع الدليل ، ولو أخبروهم ولم يروا عليها أثر الغسالة لم يقبلوا منهم ، وهذا يدل على هذه الأشياء تعرف بسكون القلب .

وفي الدخول خلف الإمام في غير مواطأة بينهما ، ولا قول ، ولكن بسكون قلب ذلك الإمام ، وكذلك تحويل القبلة ، وتحريم الخمر إنما وجب بقول مخبر أو منادى واحد ، فإذا كان واحد مع إظهار النداء علم صحته مع قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وأيضا فإن شهادتنا للناس بالستر والصلاح والإيمان ، بما يظهر إلينا من أحوالهم ، وتسكن نفوسنا إلى صدقهم ، فيجب علينا فرض محبتهم من غير يقين منا في معيبتهم ، وكذلك معرفة الغرباء ، ويدل على ما قلنا ما وجدنا عليه الفقهاء من استعمالهم الأحرار ، وطلب الحل ممن يجب عليهم له حق أو تبعة يتخلص إليه منها بالثقة الواحد والاثنين ، وغير الثقة عند الحاجة إلى ذلك .

من ذلك ما أخبرني به الشيخ أبو مالك أن الفضل ابن الحواري كان عليه لامرأة حق ، وكان قد تعذر عليه الوصول إليها ، ورغب في التخلص إليها منه ، وكان معه ولد

له غير مرضى عنده ، فمدفح إليه الحق الذى لها وأمره بأن يسلمه إليها ، وقعد هو على باب بيت المرأة ، فدخل الابن بقدر ما جاز أن يكون قد وصل إليها ، ودفح الحق إليها ، ورجع وأخبره أنه قد فعل ما أمره فصدقه ، وسكن قلبه أنه قد أدى الرسالة وانصرف .

ولعمري ! إن الريب لا يوجب مع هذا الوصف ، وهذا يدل على جواز استعمال ما تسكن إليه النفس ، فإن كان قد تقدم اليقين بفريضة فقد نال فرضه عند الفقهاء بمثله ، وهو سكون القلب ، وقد كان أبو محمد الحوارى بن عثمان عليه حق لو ارت ميث بصحار ، وأخبر أنه لا يعرف ، فسأل عن الموضع فعرف المكان فوصل إليه ، وأرسل على صاحب الحق بخبر نفسين أو ثلاثة — الشك منى فى عددهم — سأل فلما أخبروه من أخبر بأن هذا فلان بن فلان صدقهم ، ودفح إليه ولم يطلب عدالة الخبرين ، ولا استكثر منهم فيصير خبرهم شهرة يصح بها النسب ، فيرجع إلى ما سكنت نفسه إليه على صحته إذا كان الرجل فى موضع قد عرفه فأخبره من أخبر ، فكان هذا كالعلامة التى يستعمل بها دفع الحقوق .

وأخبرنى الشيخ أبو مالك : أن أبا عبد الرحمن جيفر بن الريان كان يطلب الخلاص من حق عليه لامرأة ،



ولم يجد سبيلا إلى لقاءها ، ولا ثقة يصل برسالته إليها إلا أخا لها غير ثقة عنده ، فدفع إليه وأمره أن يسلم لها ، وقال له : ادفع إليها واتق الله في هذه الأمانة ، فإنى أسألك عنها يوم القيامة ، وأطلبك بصحتها ، وإنى لم أجِد إليها سبيلا إلا بك .

ويدل أيضا على هذا إجماعهم على قول خبر العوام النسب ما يوجب الحكم بموت الغائب ، وما كان في هذا المعنى مما يرجع فيه إلى العمل بقول العوام ، فقد جاز أن يعمل بما يسكن به لعله القلب وزوال الريب معها ، لأن الحكم لو وصل إليه دفعة واحدة عشرة آلاف شاهد من العوام يشهدون على موت رجل غائب ، فقالوا : رأينا ميتا لم تقبل شهادتهم ولا يقبل إلا بشاهدى عدل .

وللعديلين أن يشهدا على صحة الخبر بقول جماعة يسيرة نحو العشرة ، وأقل ما يكون فوق عدد الثلاثة إذا جاءوا مفترقين بالخبر ، وتواتر الخبر بهم ، ثبت بذلك في النفس . وجاز للعديلين أن يشهدا على صحة الخبر عند الحاكم ، ألا ترى أن رجلين ثقتين لو جاءا إلينا ، وأخبرانا بخبر عن السوق ، أو بقسودم الحاج ، أو نائبه أصابت بعض الناس ،

كنا نتك في خبرهم ، ولا نعلم صحة قولهما ، ويجوز عليهما  
الغلط والتأويل الفاسد الذي يغلط به الناس عند الشهادة  
والخبر ، ولو جاءنا العوام مفترقين بذلك ، لا يعترض عليهم  
أحد بتكذيب ما يقولون ، ولا يختلف خبرهم ، علمنا أنما نقلوه  
إلينا على هذا الوصف صحيح ، حتى لو أراد أحدنا أن  
يدخل التسكك على قلبه في خبرهم مع تواتره منهم ، لكان  
مكابدة الغفلة ، وهذا يدل أيضا على ما قلناه .

وقد حفظناها عن الشيخ أبى مالك رحمه الله إجازة  
تحمل الشهادة في — نسخة — بالليل بغير نار ولا قمر ، إذا  
هم يكن ريب ، وتيقن الإنسان على معرفة المشهود عليه ، وقد  
كان جرى هذا بسبب تزويج بعوتب كان في الليل ، فطلب  
الزوج فسح التزويج في النهار ، واحتج بأنى زوجت في الظلام ،  
وأمر الشيخ البنت بأن تؤدي الشهادة إذا كانت متيقنة على  
معرفة المشهود عليه وما جرى .

وفيما اتفق عليه الناس من دفع الحقوق وإبرائهم منها  
بالمكاييل والموازين ، ونحن نعلم أن المكاييل والموازين لا تبلغ  
معرفة إلى الغاية من وفاء الحق منها ، على أن لا يكون هناك  
زيادة ولا نقصان ، فإن المكاييل كلما زيد عليها انصب منها ،  
وهو مع ذلك لو حمل شيئا ليحمل فقد جازت البراءة للإنسان

من الحق على هذا الوصف ، وهو غير يقين كما تقول من  
أغفل ان اليقين لا يزول إلا بيقين مثله •

وأیضا ما اجمع عليه الناس من تمليك العبيد بالشراء ممن  
يبيعهم بغیر إقرار منهم ولا صحة عبوديتهم على أنهم قد  
أجمعوا أن حكم الحرية في الأصل ، وكذلك ما يشترونه من  
صغار العبيد وإجراء التملك عليهم ، وقد علمت أنه لا يقين  
معنا في ذلك ، ولو كان العمل على اليقين ، ولا مرجع إلا إليه ،  
ولا يستعمل لكان الكل في حكم الحرية ، ولا يملك منهم  
إلا من علمناه مملوكاً بيقين وإقرار العبد أيضاً ليس بيقين ،  
ويدل عليه أن سکون القلب باليقين يجري به كثير من أعمال  
الشريعة أن الأعمى يخبر ويفتي ويتزوج ويطلق ، وأحواله كلها  
إلا ما شاء الله بسکون القلب ، وقد كان أبو المؤثر يروي  
عن محمد بن محبوب وعن غيره من الفقهاء ، ويروي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم الروايات ، ولا هو يرى من يروي عنه  
فقد صح عنده ما يرويه بالقول الذي سمعه •

وأیضا أن الأعمى يتزوج ثم تسلم إليه امرأة لا يعرف من  
يسلمها إليه ، وكان ينبغي على قياس قول من لا يعمل بسکون

القلب ، ولا يقبل قولها ولا يطؤها حتى يتيقن أنها زوجته .  
وكذلك في جميع أحواله وهذا ما لا يدفع جوازه أحد .

كذلك قالوا على الإنسان إذا سمع صوتاً من بيت في ليل  
أو نهار استغاثة بالمسلمين أنه يهجم على أهل البيت بغير  
استئذان ، فقد أجاز الفقهاء دخول البيوت المحرمة عليهم  
الدخول إليها بغير إذن .

وكذلك دخول بيت المأتم والعرس ، ومجالس الحكام  
والبيت الذي فيه الحريق ، وما كان في هذا المعنى ، وقد  
كانت البيوت فحرم الدخول إليها ، ثم قد أجاز الفقهاء  
الدخول إليها بغير علم من أربابها ، وقد أمروا بدخولها ،  
وإنما يعلم ذلك بدليل من القلب وسكونه إلا برأى مالكة .

وكذلك يستأذن على أهل البيت من يريد الدخول إليهم ،  
وأن الله قد منع من الدخول ، ألا ترى مالكة إذا سمع  
الصوب من البيت ، بأن قال له ادخل فله أن يدخل من غير  
أن يعلم من إذن له من صبي أو بالغ أو مالك أو غير مالكة ،  
وقد استباح بالصوت ، وما كان عليه قبل ذلك محرماً  
والصوت لا يعمل عليه ، ولا يحكم به وهو غير اليقين ،  
فقد يدل على ما قلنا .

وكذلك الرجل يأتي امرأة على غراشه وهي نائمة فيطؤها من غير أن يعلم أنها زوجته ، ولا يقين معه لما يسكن قلبه أنها زوجته ، والعادة الجارية أنها زوجته ، وربما غلط الإنسان بغيرها من أهله أو بعض قرابتها ، ولا إثم في ذلك لقول الله عز وجل : ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ) ، واختلف الفقهاء في تضمين الصداق ، فمنهم من أوجبه ، ومنهم من لم يوجبه ، فقد جاز للرجل أن يطمأ بغير يقين معه مع علمه لقول الله تبارك وتعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون + إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ) وقد يظن هذا غير زوجته ولا لائمة عليه مع الفقهاء .

ويدل على ما قلنا أيضاً ما الناس عليه في أيام غير القيظ أن رجلاً لو وصل إليه رجل في مال لا يملكه فدفع إليه شيئاً من الطعام ، لم يجز له أن يأخذه منه لعلمه بأنه غير مالك له ، ولو كان ذلك في أيام القيظ ، وجد هذا الرجل الدافع إليه في ذلك المال ، وقد عمل عريشاً وهو يخرف ، ويجد لكان له أن يأخذ منه من تلك الثمرة ، وما دفع إليه منها ، وإن كان غير ثقة إذا كان صاحب المال في المصر ، وحيث تناله — نسخة — تبلغه الحجة ، ويصل إليه الخبر ، وهذا إنما يرجع في العلم بجواز سكون القلب ، لأن العريش والنزول وبسط اليد يدل على شراء الثمرة ، وتملكه لها

فهذا ونحوه مما يعلم بسكون القلب ، ويعمل به كما يعمل  
باليقين •

وبذلك المراد تترك الصلاة ويحكم لها بالحيض إذا طبق  
الدم بها بغير يقين أنه دم حيض ، ولا الوقت الذي تركت  
فيه الصلاة وقت حيضها ، ولكن لما كانت عادتها جرت بأن  
تحيض في مثل ذلك الوقت ، أو في كل شهر حكم لها على  
التحرى وقتاً تدع فيه الصلاة ، فقد جاز أن تترك الصلاة  
المفروضة بغير يقين •

وكذلك تصوم وقتاً وتترك الصلاة لعله الصيام في  
شهر رمضان وقتاً لأجل حيض يحكم به لها مع التحرى لوقتها  
الابيقين معها ، ومع من حكم به لها ، وكذلك بانقضاء عدتها  
مع مرور السنين إذا كان مثلها قد آيس من الحيض ، ويحرر  
عليها أخذ النفقة من المطلق بعد أن كانت تأخذه بالحكم ،  
ويجوز لها التزويج بعد أن كان محرماً عليها ، وهذا أيضاً  
لا يؤخذ مع اليقين •

وكذلك يحكم بموت المفقود إذا مضى أجل الفقد وهو  
أربع سنين واليقين خلافه •

وكذلك من حملة السبع والملقى فى جزيرة البحر ، ثم لم يعلم له نجاة إلى مدة أربع سنين ، حكم له بالموت واليقين بخلافه ، فلو كان التعبد على ما يذهب إليه من جهل اختتام الشريعة وما عليه الناس من أعمالهم من مذاهب الفقهاء . وإن علمناه يقيناً لا يزول إلا بيقين مثله ليطلب الآثار ، ولم يذهب شيئاً من هذه الأخبار ، إلا أن الله جل ذكره يسر هذا الدين ، وخفف المحنة عليهم ، وكذلك قال عز وجل فى محذره كتابه : ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) وإن قال قائل : إنكم تزينون الفرائض واليقين بالظن والشكوك ، لأن مبلغ كاتمكم يدل على ذلك ، قيل له أسأت الظن بنا لجبهك بما آتاه قصدنا ذلك أن الظن والتسك الواسطة بين العلم والجهل ، ونحن فنقول بالعلم واليقين ، وهما ما تبيننا عليه أصلنا ، وهى القاعدة التى عليها الفقهاء ، وذلك أن العلم على ضربين .

فعلم لا يجوز عليه الانقلاب فيصير جهلاً أبداً وهو علم المشاهدة ، وخبر التواتر وما يوجب العلم ضرورة ، وعلم الظاهر قد يعتقد المعتقد فيكون خلافه كشهادة الشاهدين له ، قد يقبلهما ويجوز أن يكون بخلاف ما ظهر له ، وإنما ظهرنا على ذلك ، ومع هذا فقد يسمى علماً نحو قول القائل : علمت هذا الأمر بشاهدى عدل ، وكذلك قول الله

عز وجل : ( فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ) وقوله : ( فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار ) فسمى هذا علماً وأيضا فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، صلى بأصحابه ركعتين ثم سلم ، فلما انصرف قال له ذو الثديين : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ، فقال : « كل ذلك لم يكن » ومعناه عند النبي صلى الله عليه وسلم ما ذهب إليه الفقهاء لم يكن ، غير أنى نسيت ولا أنها قصرت وعاد إلى الصلاة ، ولو كان اليقين لا يزول إلا باليقين الذي يعلمه الله ، لكان لا ينصرف عن ركعتين ، لأن من انصرف عن بعض الصلاة ، ولم ينصرف عن يقين ، ولكن قد انصرف على يقين عنده ، واليقين أيضا كذلك .

الثانية : ويدل على ذلك أن المرأة يحكم لها وعليها بالعادة الجارية ، وهو أنها تؤمر بترك الصلاة في الوقت الذي كان يأتيها الحيض فيه قبل ذلك ، فقد جاز أن تؤمر بترك ما هو يقين فرضه هو الصلاة بغير يقين مثله ، بما تؤمر بالعادة وغلبة الظن ، وتؤمر أن تصوم وقتاً وتقطع وقتاً ، وتتقضى عدتها لوقت يدوم الدم بها من غير يقين ، ويحكم بانقضاء عدة المطلقة إذا انقطع حيضها إذا بلغت ستين سنة ، وبلوغها الستين ليس بيقين ، ويروى عن ابن عباس أنه



حكم للمطلقة إذا لم تر الدم سنة ، ولم يكن بها حمل  
بانقضاء العدة وليس ذلك بيقين •

والأثر في المفقود الذى لا يعلم حاله أنه يحكم بموته  
بعد أربع سنين رجلاً كان أو امرأة ، ومن وراء الأربع  
السنين ليس بعلم ولا يقين •

وكذلك الغائب يحكم بموته إذا مضى له مائة وعشرون  
سنة بعد غيبته ، فقد حكموا بزوال اليقين مذ فقد ، وليس  
مرورها يوجب موته بيقين ، فلو كان ما ذهب إليه من لا علم  
له بما الناس عليه ، وما جاءت به الآثار لكان ما ذكرنا لا يجب  
أن يحكم فى شيء منه إلا باليقين عنده مالا يجوز أن يكون  
غيره ، بل الذى أخذ علينا وتعبدنا به أن تحكم بما هو  
يقين عندنا ، وفي غالب ظنوننا لا اليقين الذى عند الله •

وأيضاً فإن بعض فقهاءنا قد قالوا فيمن كان عنده  
إناءان أو ثلاثة أحدهما نجس ولا يجد ماء غيره أنه  
يتحرى الطاهر منه ويتطهر به ، وهذا إنما يرجع فيه إلى  
ما تسكن إليه النفس واليقين وغير ذلك •

وكذلك ما يدفعه الرجل إلى السائل من الزكاة المفروضة

يسكنون القلب أنه فقير ، فقد جاز أن تزول الفريضة يسكنون القلب . قد يعطى بالآخرى لم تسكن إليه نفسه أنه فقير لما يرى عليه من أثر الفقر . وقد يكون غير ذلك فإذا علم غرم وإذا لم يعلم فليس عليه شيء . وإن كانوا يقولون لا يعطى إلا بيقين ادعاء السائل للفقر قول ليس بيقين أيضا لا يدعى الفقر ليأخذ مالا .

وكذلك المصلى نحو القبلة إذا عمى عليه ، وكذلك يعطى الفقير ما لم يعلم أن الغنى حدث له مع قولهم إن الغنى يحدث في كل حال فيجوز ذلك ، ولا يسأل كل مرة وكذلك يشهد العدول بالإعدام لظاهر الحال واليقين غير ذلك .

وفيما ذكرنا كفاية أن أراد الله توفيقه ، ولو أردنا أن نكثر من هذا المعنى وذكره لطلال به الكتاب ، ولله قارئه لأن جميعه يؤول إلى معنى واحد بين أن الدين قد يسره الله على عباده ، ولم يكلفهم ما يعجزون عنه تبارك وتعالى ، بل كلفهم ما في وسع إصابته والجروح ، وقدرهم فعله وإضعاف فعله ، ولكنه رحيم بخلقه ، متفضل على عباده ، وقد قال الله عز وجل : ( يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا ) ، وأضعف الناس عندي من ضعف عقله وساء اختياره لنفسه ، وتعاطى ما لا يبلغه ، وإلزامه نفسه غير ما وضعه

الله عنه ، وأسقط عنه فعله ، واحتاج إلى تصديد توبة  
لتقدمه بين يدي ربه في ما لم يأذن له به ، لا الأمر لغيره ،  
والملزم لنفسه ، أن لا يخرج الى الصلاة ، وإن فات وقتها  
من الماء للطهارة حتى يتيقن أن يده قد لاقى كل جزء  
منها مزيدة .

وكل صفحة صفحة مثلها مزيدة بماء جديد يجرى بينهما .  
والاعتبار بهذا القول ، وهذا المذهب يدعو إلى الخشوع  
والشكر لله ، ويذكر نعمته على من اعتبر به ( فاعتبروا يا أولي  
الأبصار ) فأتين من صلاة المستحاضة التي أجمع الناس  
على جوازها وإن قطر دمها ، ولم يأمرها بتأخير الصلاة إلى  
أن تكمل طهارتها ، والمعروف إن قطر دمه لم يوسع له أن  
يؤخر الصلاة إلى أن تكمل طهارته ، وإن خرج الوقت ، والقارن  
ومن به سلس البول لم يعذر أحد من هؤلاء عن الصلاة ،  
إلى أن تكمل طهارته إذا خيف هونها ، والمبطلون المسترسل  
بطنه ، وصاحب الجراحات التي لا يرقأ دمها .

وكذلك ما يروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان  
يصلي والدم يرمى من طعنته ، ولم يرد الخبر أنه أخر  
الصلاة إلى أن ينقطع الدم ، وتكمل طهارته ، ولم يعذر

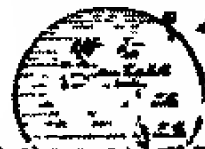
أحسد ممن ذكرناه أن تنتظر للصلاة إلى أن تصح طهارته معه ، ولو فاتته الصلاة ، ثم كما جعل أصحاب هذا الرأي أنفسهم العذر بتأخير الصلاة ، ولو فاتت مع ذكرهم لفوات وقتها انتظار اليقين أن يصح لهم ، وسنذكر ما حفظناه عن الشيخ أبي مالك رضى الله عنه في هذا المعنى من أو التجارة والبيوع والمعاملات ، ضمان مما رسمناه في كتاب التقييد •

سألت عن رجلين يصلان إلى فييايعنى أحدهما في ثوب ، ويزن الثمن ، ويقوم لينصرف ويقبض صاحبه الثوب من عندي من غير أن يقبض المشتري للثوب ، هل على ضمان الثوب للمشتري إذا لم أقبضه إياه ؟

قال : لا ضمان عليك صاحبه قد أخذ •

قلت : فإن رجع المشتري فطلبه وأنكر أنه لم يصل إليه

ولم يقبضه ؟



قال : عليك ضمان الثوب •

قلت : نعم ، لأن المشتري قد أخذ ، ولكن عند المشتري ؟

قال : وكذلك العبد والصاحب هما بمنزلة واحدة •

قلت : فمن أين الضمان كان في هذا ساقطاً ؟

قال : وقال إن التعارف جرى بمثل هذا بين الناس  
والنفوس تسكن إلى مثل هذا •

وفي تعارف الناس أن الرجل يحمل حاجة صاحبه وشراءه ،  
ويجب قضاء حاجته ويرغب في تعظيمه •

وكذلك الرجل إذا اشترى شيئاً حمله عبده ، ولا يحمل  
شراءه بنفسه وعبده حضور بين يديه يرفقه عليهم ، ويحملهم  
ولم تجر العادة بمثل هذا ، وإذا كان العبد يعلم هذا من  
أمر السيد له بذلك ، واستعماله إياه به ، والعبد إذا كان  
يرغب في رضا سيده نادر إلى حمل شراء سيده ، وإن لم  
يأمره به والناس على مثل هذا •

قلت : رأيت رجلاً دفع إلى ديناراً وسألني أن أبيع له  
به دراهم ، فعرفته الصرف ، وأوقفته على الدراهم ، فرضى  
ثم وزنت الدينار ودفعت إليه الدراهم وانصرف من عندي  
كانت هذه مصادقة وبيعا تاماً ؟

قال : نعم .

قلت : فما الذى يفعله أصحابنا فى المبايعة عليه ، ويكون فى يد كل واحد منهما ماله عند المصارفة ، ويقول قد صارفتنى وشروط أسممها منهم ، ثم يتقايما ؟ قال : هذه مبايعة وطلب غاية الأحكام ، والذى ذكرناه هو جائز ، وكان عن غيره قال : والمصارفة هى بيع من البيوع ، وإن عرف البائع والمشتري السعر والثلن ، وأنصرفا عن ذلك فقد صح البيع والصرف .

قلت : أرايت لو كان عند صاحب هذا الدينار صاحب له ، أو عبد يبيعه وأمره أن يقبض الثمن الدراهم منى ، فدفعتها إلى المأمور ولم يقبضها هو ، ولم يكن عن أمر هذا أكان بيعا صحيحا ؟

قال : نعم ، ما لم يتناكرا أو يتناقضا البيع ويرجعا فيه إلى الحكم .

قلت : فما تقول فى هذه البياعات التى تجرى بين العامة ممن يسلم المشتري الدراهم إلى التمار والخباز ، ولم يقل له بع لى به ، أو يقل بع لى به فيقبض منه ويسلم إليه ، فيأخذ وينصرف ؟

فنقول : إن كان هذا أخذ منهما فقد ملك ما صار  
له وطاب له أكله •

فأت : وكذلك الرجل يصل إليه صاحب البطيخ فيدفع  
إليه الفضة ، ويسلم إليه صاحب البطيخ بطيخة أو أكثر  
وينصرف ، أو يدفع إلى صاحب البقل رغيف خبز فيسد له  
البقل ولا يكون بينهما خطاب في ذلك من ذكر بيع ولا يكون  
هذا بيعا صحيحا ؟

قال : نعم إذا تناموا عليه ولم يتناقضوا ولم يرفعوا  
فيه إلى الحاكم •

قلت له : فالبيع يكون بغير القول ؟

قال : نعم مبايعة العجم بغير قول ، وكذلك الصبيان ،  
وإن تكلم الصبيان فكلامهم في المبايعة بمنزلة السكوت ، فهذا  
على مذهب من أجاز مبايعة الصبيان والعجم •

قال : والمستترسك أيضا غير مبيع والبيع عليه جائز مع  
سكوته •

قلت : ولو كانت مبيعة الصبيان والعجم جائزة على قول من ذهب إلى إجازتها ؟

قال : بتسليم البذل إليهم •

قلت : ولو كان اليتيم إذا قبض منه شيئاً من ماله ودفع البذل منه أيكون ضماناً على الدافع إليه ؟

قال : إذا كان ممن يحفظ على نفسه ويأكل ما يدفع إليه ، وهو ممن يميز هذه حال توجد في البالغ ، وأيضاً فإن إجازة ذلك على تعارف الناس فيما بينهم ، وإذا كانت سنة البلد بمبيعة الصبيان والعجم جائزة بينهم ، فالتعارف يوجب الإجازة لذلك •

قلت : فإذا وصل إلى رجل وعبد صبي ولا أعرف أن يناسبه ولا منه نسب ، ولا أعرفه خادماً بملك يمين ولا غيره ، وعند الصبي ثوب فأخذه الرجل من يد الصبي وأعرضه على البيع أيجوز لي أن أشتريه منه ؟

قال : نعم إذا لم يدخل قلبك الريب منه ، وسكنت نفسك إلى أن الصبي محمل ويستعمل بما عنده •



قلت : ولو كان المحمول في بعض الأوعية في يد الرجل والصبي يحملانه بينهما ، أو كان الحمل على أمر الصبي دون الرجل ، أكان شراء من اشتراه جائزاً من يد البائع ؟

قال : نعم ما لم يرتب المشتري ، وهكذا الناس وتجري أمورهم على مثل هذا من استعمال صبيانهم وتحميلهم إياهم أشياءهم .

قلت : وكذلك أدفع إلى القصار ثياباً سوجية فيجيئني بثياب بيض بمثل العدد الذي دفعته إليه ، فأخذها منه ولا أسأله عنها أهي تلك الثياب أم لا وقد تغيرت عن الحال الذي دفعتها إليه ، ولست أعلم أنها هي إلا بقوله ، أوجب على في ذلك ضمان أو تبعة ؟

قال : إذا لم تعرفها فسأله عنها أحكم ، وإقراره بها بأن هذه التي دفعتها إليه أثبت لك ، وإن أخذتها منه ولم تسأله عنها حتى دفعها إليك وسكن قلبك إلى أنها هي فأخذك إياها جائز .

قلت : وإن كانت مرقومة قد علمت كل ثوب بثمنه الذي اشتريته به ، ثم دفعتها جملة إلى القصار وهي سوجية ،

فجاءني بها وهي بيضاء على ما سكن قلبي أنها هي ، ورقومي عليها ، هل يجوز لي أن أبيعها مرابحة بتلك الرقوم التي عليها ، والعلامة عليها ، ولست متيقناً أن هذه العلامة هي التي علمتها بعينها ، وأنا أرجو أن الغسالة قد محت شيئاً منه حتى غبرت معناه ، ففسار الزمن بذلك زائداً أو ناقصاً ؟

قال : يجوز أن مبيعه مرابحة بيع تجويز التغير ، لأنك على العلم ما لم ترتب ويكون هذا كثيراً من العادة تغير العلامة ، والرقم ، وأما النار فلا حكم له ولا عمل عليه .

قلت : أليس لا يخبر الإنسان من .... إلا مما يعلمه ؟

قال : نعم .

قلت : فمن أخبر بشراء ثوب لرقم وعلامة قد غاب عنه ولم يعلم ما حدث عليه بعد النشر قد قال بتغير علم ؟

قال : قد قال بعلم وإن حول أن يكون الأمر بخلاف الذي قاله ، لأن العلم على ضربين ، فعلم لا يجوز عليه الانقلاب ، وعلم يكون معه ضرب في الشك .

قلت : فكيف يكون الوصف بهذين العلمين ؟

قال : أما العلم الذى لا يجوز عليه الانقلاب ، ولا يكون المعلوم به بخلاف ما هو عالم ما علم نحو إجاز المدن ، ويقضى الأمم والعلم بالنفس ، وما تشهد الأبصار نحو هذا •

والعلم الآخر ما يعلم بشهادة الشاهدين مع التجويز عليهما بغير ما أظهرناه ، كنحو ما سمي الله تبارك وتعالى علماً كقوله : ( فكاتبواهم إن علمتم فيهم خيراً ) ، وإنما معناه إن رجوتهم عندهم وفاء ، وسكنت قلوبكم إلى أنهم يرفعون ما تكاتبون عليهم ، ورجوتهم ذلك سمي الله وهو هذا وهذا هو علم الظاهر ، وكذلك قوله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار ) وأخبرنا أن الذى يرجوه منهن وبه تغلب ظنوننا ، وتسكن إليه نفوسنا منهن إذا أظهرن بالسنتهن الإيمان ، فقد سمي الله تبارك وتعالى علماً لنا ، وإن كان هو يعلم حقيقة ذلك منهن بقوله : ( الله أعلم بإيمانهن ) يقول احكموا بظاهر علمكم ، وأنا أعلم بصحة ذلك منهن •

ومثل ذلك ما أجازره الفقهاء من أن يتحمل الشهادة

( م { — التعارف )

يُستحبوا عنده ، ويجوزها حيث يرجو لحفظه لها من خزانته  
له أو نحوها ، ثم ينسى تلك الشهادة فقد أجازوا له أن يشهد  
بذلك ، وإن نسي وإن يرجع فيه إلى ما يجده مكتوباً في  
خزائنه ، وإن كانت الشهادة لا تؤدي إلا بعلم مع تجويزه  
على خزائنه ، وعلى الموضع الذي ودع فيه تذكرة الشهادة أن  
يكون قد يوقع عليه من غيره .

وكذلك الحاكم يحكم بما في كتابه الذي يودعه يقينه  
وإن نسي ذلك . وإن كان لا يحكم إلا بعلم ويقتن فقد صار  
ما يسكن إليه القلب ولا يكون الريب فيه إلا غلب علماً .

وكذلك ما يرد إليه من كتب الإمام بيد الرسول إذا وجدوا  
المخاطبة وراء الختم والرسول ثقة عنده ، جاز له أن يحكم  
بذلك بسكون قلبه إلى صحة الرسالة ، وغلبة الظن أن الأمر  
بذلك فيما ذكرنا أن مثل هذا يكون علماً مع التجويز عليه  
بخلافه .

وسألت عن هذه الغرف التي تكون في الأسواق ، يدخلها  
الناس بطعامهم يأكلون فيها ، هل يجوز الدخول إليها بغير  
استئذان على أهلها ؟

قال : نعم •

قلت : من أين أجزت الدخول عليهم من غير — نسخة —  
بغير إذن وهي منازل ؟

قال : هذه منازل كالمنازل المأذون للناس الدخول فيها •

قلت : هل يجوز الدخول إليهم في الليل بغير إذن ؟

قال : لا •

قلت : لم فرقت بين الليل والنهار ؟

قال : لأن النهار وقت لدخول الناس وإذن من أمراء  
لهم ، وليس في الليل تعارف لإجازتهم للناس الدخول إليهم  
إلا أن يستوى بإباحتهم للناس في الليل ، وإنما قلنا لا يجوز  
الدخول إليهم في الليل لأنه ليس في ذلك تعارف ولا عادة •

قلت : فإن دخل الداخل إليهم فيجوز له أن يخضع طعامه  
على أخوتهم بغير إذن منهم ؟

قال : نعم •

قلت : فما حملت إليه الغلمان الذين يخدمون في هذه

الغرف من حل أو ملح أو مساء يضع على المائدة آله أن يأكل من ذلك أو يستعمل من غير رأى أصحابه أو رأى الخلمان ؟

قال : نعم \*

قلت : وما وجه الحرار في ذلك ؟

فقال : النهار لتعارف الناس ، وما تعرفه الناس من إياحتهم لذلك إليهم متعرضون بإجازته وإحضاره للنفع الذى يرجوه من الداخل إليهم \*

قلت : ويستعمل ماءهم للشراب وغسل اليدين ، وأخذ الإنسان ومسح اليدين بالمنديل ، وتركه في موضعه ؟

قال : كل هذا جائز \*

قلت : فإن ترك لهم الطعام على الأخونة ولم يسلم إليهم ولم يقبضهم إياه ، هل يجوز لهم أخذه بغير أمر منه لهم بذلك ولا إياحة ؟

قال : نعم .

قلت : ولا ضمان عليه في شيء مما فعل ؟

قال : لا ضمان عليه إذا ترك لهم من الطعام بدلا من استعماله لهم ، وأغنيتهم وأدهمهم ، ويكون الفضل عندهم لأنهن كذلك يفعلون ، وللفضل يتعرضون .

وسألته عن الزوال التي في القرى ، هل يجوز أن يوكل من ثمره بغير رأي أهله ؟

قال : يرجع في ذلك إلى تعارف أهل البلدان كانوا يعرفون بالمنع عنه فلا يجوز أكله ، وإن كانوا يتعارفون بينهم إجازته فجائز أكله للناس على تعارفهم ، وجائز ما يبيحونه بينهم وتسمح نفوسهم .

انقضى الذي من كتاب التقييد .

مسألة : فإن قال قائل لم أجاز لكم أن تجيزوا استعمال ما جرت به العادة وزعمتم أن ذلك جائز في التعبد ؟

قيل له : لا يجوز إلا من طريق التعبد جاز ما لم تجز به

العادة ، جاز لنا الاستعمال فلما لم نجز لغيرنا أن نجوز ما لم تجر  
به العادة جاز لنا استعمال ما جرت به العادة •

تم كتاب التعارف والحمد لله وحده وكان ذلك صباح يوم  
الخميس آخر يوم من شهر صفر من سنة ١٣٢٤ منذ  
الهجرة على يد الفقير لربه الأسير لذنبه خادم  
العلم وأهله أبى سالم بدر بن سالم بن  
سعيد المنذرى بيده للشيخ عبد الله  
ابن حميد بن سلوم السالمى  
رحمه الله ورزقنا وإياه  
حفظه والعمل به  
آمين

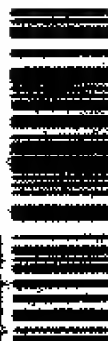




رقم الايداع ٤٥٦٥ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب





0200021

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)